Al-Qasemi Journal of Islamic Studies, **Volume 5, Issue 2 (2020), 65-106**

التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري في محيط القدس القديمة

راسم محيي الدين خمايسي[1]

موجز

تستمر السلطات الإسرائيلية باتخاذ قرارات حكومية وبلدية ورصد موارد لبسط مصفوفة الضبط والسيطرة على القدس، وخاصة على البلدة القديمة وحوضها. جزء من مركبات هذه المصفوفة استخدام مركبات التخطيط، التجديد والاستبدال الحضري وتطويع مفاهيم وأدوات هذه المركبات لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، الديموغرافية والحضرية. تهدف هذه الورقة الى استعراض ناقد لأهداف وأدوات سياسات التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في محيط البلدة القديمة، مقابل الجهد الفلسطيني المبذول لمواجهتها وحماية طابع ونسيج القدس الحضري في البلدة القديمة والمحيط بالحرم القدسي الشريف. تحاول الورقة وضع خصوصية حال التجديد والتأهيل الحضري في واقع مدينة القدس وفي ظل الصراع الفلسطيني الصهيوني عليها، بالمقارنة مع حال مدن أخرى تجري بها عمليات تجديد حضري. تخلص الدراسة بأنّ رغم الممارسات والسياسات الإسرائيلية الحضرية التي تهدف لتغيير الواقع والحضور الفلسطيني بالقدس القديمة، إلّا أنّ الواقع الحالي والمتوقع، ما زال يؤكد خاصية البلدة القديمة والحضور العربي الإسلامي بنسيجها. هذا الواقع بحاجة إلى دعم وتمكين لمواجهة سياسات وممارسات التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية.

كلمات مفتاحية: القدس القديمة، التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري، الصراع الإسرائيلي العربي الفلسطيني.

[1] بروفيسور راسم محيي الدين خمايسي، مخطط مدن وجغرافي، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضرية، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، في جامعه حيفا، وباحث ومخطط مدن، مركز التخطيط والدراسات، كفركنا.

Urban Renewal, Rehabilitation and Gentrification in Old Jerusalem

Rasem Khamaisi

Abstract

The Israeli authorities continue to take governmental and municipal decisions and allocate resources to expand the matrix of regulation and control of Jerusalem, especially the Old City and its surrounding. A part of the components of this matrix is the employment of the components of planning, renewal, gentrification and adaptation of the concepts and tools of these components in order to achieve their geo-politic, demographic, and urban goals.

This study aims to introduce a critical review to the goals and tools of the policies of renewal, rehabilitation and gentrification that the Israeli authorities conduct in the surroundings of the Old City of Jerusalem versus the Palestinian effort that is made to face these policies and protect the nature and the urban texture of the Old City that surrounds al-Ḥaram al-Sharīf

The study also tries to deal with the specificity of the renewal and urban rehabilitation in the reality of the city of Jerusalem in the shadow of the Palestinian Zionist conflict in comparison with the condition of other cities that undergo urban renewal operations.

The study reaches the conclusion that despite the Israeli urban policies and practices that aim to change the Palestinian reality and presence in the Old City, the current and expected reality still confirms the particularity of the Old City and the Arab Islamic presence in its texture. This reality needs support and empowerment in order to face the policies and practices of renewal, rehabilitation, and gentrification that the Israeli authorities conduct.

Key words: *The Old City of Jerusalem, renewal, rehabilitation, gentrification, the Israeli Palestinian conflict.*

مقدمة

تمارس إسرائيل عملية منهجية لاحتلال المكان، إقصاء الإنسان العربي الفلسطيني ومحو التراث من خلال محاولة تهويده، تحويله واستبداله. هذا ما حدث ويجري في مدن فلسطينية مثل عكا، حيفا، يافا، اللد والرملة حيث تمت سيطرة زاحفة على المكان، وجرى استبدال سكاني وحضري (Ijla and Karlstrom, 2016). وتمارس ضد ما بقي من العرب الفلسطينيين في هذه المدن سياسة ممأسسة ليصبحوا مهمشين ومسيطر عليهم جيوسياسيًّا، مجزئين اجتماعيًّا وتابعين اقتصاديًّا (خمايسي، 2008؛ Lustick, 1980). هذه الحالة نقلت إلى القدس عامة وإلى البلدة القديمة ومحيطها خاصة. تبدأ المنهجية الاسرائيلية في القدس الشرقية من خلال الإعلان عن مكانه الفلسطينيين الفردية أنهم "مقيمون ثابتون"، أي ليسوا مواطنين ولكنهم خاضعون للقانون الإسرائيلي (أراضٍ، بناء، ضرائب، تعليم....)، ولا يُمنحون حقوقًا جماعية، رغم أنهم محتلون حسب القانون والأعراف الدولية. هذا الخضوع الشخصي للقانون يعمل في حالة مجتمع في غالبه تقليدي قروي يمر عمليه تمدّن وَمَدْيَنة مكبوحة ومشوّهة، ما زال يخضع جزء منه للتنظيمات التقليدية الحميمة، والتي لا تسعفه ولا توجد لها قوة لتقف أمام آلة السلطة المركزية والبلدية التي تمارس عملية منهجية للسيطرة والضبط، والتجزئة في حالة الفرد. إن ما يعاني منه الفلسطينيون المقدسيّون هو ليس فقط آلة الهدم والمصادرة الإسرائيلية، وحرمان من الخدمات وقطع التواصل مع الجسم الفلسطيني، بل هو حالة من الشرذمة على أساس تراتب مجتمعي عظامي، ابوي، قبلي، طائفي وقروي. هذا الواقع يظهر في القدس القديمة، حيت تقوم إسرائيل بإحكام السيطرة الزاحفة وعملية استبدال حضري كما سنحاول بيانه في هذه الورقة.

تعتبر البلدة القديمة خاصة والقدس عامة أحد المواقع التي تشكل قلب الصراع العربي الفلسطيني والإسرائيلي. تتميز البلدة القديمة في القدس عن سائر المدن القديمة التي نسجت حولها المراكز الحضرية الكبيرة بمكانتها الدينية والروحية، حيث تعتبر قلبًا للديانات الثلاث الموحدة. هذه المكانة جعلتها مهبط القلوب ورغبة كل إنسان مؤمن أن يحج إليها وآخر

غير مؤمن يسعى إلى زيارتها. تتميز هوية البلدة القديمة بالنسيج الحضري للمدينة رغم توسعها واحتلالها. ما زالت القدس القديمة داخل سور يحيطها يحدد طابعها ويفصلها فيزيائيًّا عن محيطها رغم التكامل الوظائفي والاجتماعي معه. استمر هذا التميز بالرغم من سياسات وممارسات تدخل حكومية وبلدية إسرائيلية تسعى إلى تغليب طابع حديث مستورد مفروض على المدينة على حساب طابع تقليدي نشأ وتطور بشكل عضوي. كما يهدف هذا التدخل إلى تعميق السيطرة على المكان بشكل زاحف، ومن خلال هذه السيطرة تغيير المكان، استبدال حضري، وجعل المواطن المقدسي الفلسطيني يطور إحساسًا وواقعًا أو حالة بأنه يعيش في حيز غريب عنه ولا يمتلك الحق في صياغته، إنتاجه وامتلاكه (Lefebvre, 1991; Khamaisi, 2007) تمارَس عملية التدخل هذه من قبل السلطات الإسرائيلية بواسطة عدة أجهزة وأدوات تعمل ربما بشكل منفصل ظاهريًّا، ولكن بينها تكامل وانسجام، لأجل إحكام السيطرة على المكان، تغليب الرواية اليهودية الصهيونية، وإضعاف الوجود والتأثير العربي الفلسطيني. تسعى هذه السياسات والممارسات لأن تخلق واقعًا مختلفًا يؤثر على مركبات تسوية جيو سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحتى يتمّ ذلك تبقى السيطرة والمسؤولية الإسرائيلية محكمة على القدس. والسؤال المطروح؛ ما هي الأدوات التي تمارسها السلطات الإسرائيلية من أجل إحكام السيطرة وتغييب تأثير الفلسطينيين على صياغة وتشكيل حيز المدينة، رغم حضورهم الفيزيائي فيه؟ وكيف يتم تطبيق هذه الممارسات التي ساهمت في السيطرة الزاحفة على المكان واستبدال حضري، وإعاقة حتى قدرة واستعداد المقدسي الفلسطيني للتنظيم الاجتماعي الجمعي لمقاومة هذه السيطرة وتغيير حاله ومكانته بدل التأقلم إلى الواقع الجديد المنتج والمصاغ له والتعايش معه دون رفض منظم وعملي بالإضافة للرفض اللفظي والكلامي؟.

تهدف هذه الدراسة إلى طرح ومناقشة عملية تثبيت السيطرة الإسرائيلية على القدس القديمة[2] بواسطة استخدام التجديد والاستبدال الحضري وتطوير الحيز العام بها وحولها (السلطة الإسرائيلية للتجديد الحضري، 2019).

يتمّ تطبيق تثبيت السيطرة الإسرائيلية من خلال إنجاز قرارات حكومية تساهم في انجاز مخططات وبرامج إحياء القدس القديمة وتطوير سياحي وبيئي، واستخدام الأحياء والتجديد الحضري كجزء من مصفوفة الضبط الذكية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية لتحقيق السيطرة الزاحفة على المكان وإقصاء الإنسان العربي الفلسطيني المقدسي كاستمرار لما حدث ويجري في المدن الفلسطينية مثل عكا، حيفا، يافا والخليل، وسنتناول دوافع وأثر التجديد والاستبدال الحضري وعملية ما يسمّى بـ "إحياء وتجديد البلدة القديمة" على تشكيل الحيز الحضري المقدسي. تدعي الورقة أنّه بالرغم من المحاولات والعمل الدؤوب للمؤسسات الإسرائيلية للسيطرة الزاحفة والتجديد والاستبدال الحضري فإن الحضور والمشهد العربي ما زال حيًّا ويغلب على طابع المدينة. نتيجة لذلك، فإنّ المؤسسات الإسرائيلية تقوم بتجاهل ممأسس ومبرمج وبتغييب الدور الفلسطيني المحلي والقطري وعدم منحه الفرصة للمشاركة الفاعلة في نسج هذا الحيز الحضري المقدسي في البلدة القديمة لأجل تثبيت امتلاك المكان، إنتاجه وصياغته على المدى البعيد وعلى مراحل، وبموجب برنامج مُمَنْهج يؤدي إلى سيطرة زاحفة واستبدال حضري (خمايسي، 2009).

هذا الادعاء سنقوم بمناقشته في هذه الدراسة استمرارًا لبحث نقوم به يرصد ويتابع التحولات في القدس في ظل السيطرة الإسرائيلية بعد احتلالها عام 1967، من خلال تناول مراجع وأدبيات ناقشت عملية الإحياء، بناء وإنتاج المكان في مجتمعات بها صراع، خاصة في الأجزاء القديمة من المدن. بعد وضع الإطار النظري سنقوم برصد الواقع في البلدة القديمة، ومن ثم ننطلق لعرض الأدوات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية للسيطرة الزاحفة، اغتيال

[2] المقصود بالبلدة القديمة المقدسية هي المنطقة التي تقع داخل السور ومحيطها المباشر والتي تعرف باسم "الحوض المقدس/ الحوض البصري/ الحوض التاريخي".

المكان والاستبدال الحضري في محيط البلدة القديمة. بعد هذا العرض نطرح إسقاطات وتبعات هذه السياسات والأدوات المنجزة على المجتمع الفلسطيني متناولين ردود فعله واستراتيجياته لمواجهة ما تحاول فرضه السلطات الإسرائيلية. ونخلص في نهاية الدراسة إلى بعض الدروس والعبر لصياغة اتجاهات مقترحة لكيفية مقاومة ومواجهة هذه السياسات التخطيطية والإدارية والتنفيذية التي تمارس في واقع القدس القديمة ومحيطها.

التردي، التحديث والإحياء الحضري ومصفوفة الضبط

ظاهرة التردي والإحياء والتجديد الحضري تمر بها معظم المراكز المدينية والأحياء القديمة في المدن. تمرّ كل وحدة حضرية بما في ذلك نواة المدن في دائرة حياة حضرية " Urban Life Cycle"، تنمو خلالها وتتردّى بعدها فيزيائيًّا، اقتصاديًّا واجتماعيًّا (Roberts, 2000). هذا التردي يؤدي إلى هجرة سلبية منها وتصبح منطقة غير مرغوب السكن بها. ظاهرة التردي الحضري نجدها في معظم المدن في العالم، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن انطلق الزحف الحضري من نواة المدينة إلى الأطراف ليلبي احتياجات ظاهرة التمدن السريعة التي مرت بها المدن. تسارعت ظاهرة التمدن والترييف نتيجة للزيادة بعدد السكان في المدن، وتطور تقنيات البناء والنمو الاقتصادي، خاصة بعد نشوء ظاهرة العولمة الحضرية، والتي تمثلت في خلق شبكة من التواصل بين المراكز الحضرية الكبيرة في العالم. بعد عملية تردي مراكز المدن والتي أصبحت مناطق مركز للفقراء وفي بعض الأحيان للشذوذ والإجرام، انطلقت أصوات ترى بوجوب إحياء هذه المناطق وتنميتها واستعادة دورها الوظائفي في النسيج الحضري (Neal, 2003).

بعد أن نشأت عملية التردي الحضري والتي أدت إلى فقدان المبنى المجتمعي المتنوع وخلق ما يعرف "بالجيتو الاجتماعي" (Wacquant, 1984)، إضافة إلى هروب الفعاليات الاقتصادية من هذه المراكز، انطلق مفهوم وجوب التجديد والتأهيل للمكان وإعادة الحيوية الحضرية (Urban Vitality) لمراكز المدن، حيث أن الحيوية الحضرية تعبر عن حالة يعاد بها حراك الحياة إلى النسيج والحيز الحضري وتتوطن الفعالية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في

هذا الجزء المتردي من المدينة، وأنّ الحيوية الحضرية تتقلص عندما لا تكون المدينة مكان لقاء اجتماعي وتفقد من قدرتها الاقتصادية وينزلق تميزها في المشهد والوظيفية. وان الانخفاض في الحيوية الحضرية نتاج عمليات حضرية شاملة وأخرى عالمية (شطيرن ونعلي يوسف، 2009) وأنّ استعادة الحيوية الحضرية يكون بواسطة التحديث والإحياء الحضري "Urban Revitalization". إحدى التعريفات للإحياء الحضري تدّعي بأنّ الإحياء الحضري ينشغل في تغيير عمليات التردي في المدن، من خلال إقامة فعاليات اقتصادية تعتمد على تطوير وتوطين وحدات تشغيل واستثمار خاصة (Zielenbach, 2000). هذا الاستثمار الخاص يؤدي إلى رفع قيمة المباني والأراضي ويزيد من النجاح الاقتصادي في المكان. تعتمد عملية الإحياء الحضري على تصور شامل ومتعدد المركبات، ويشمل عملية التطبيق، الّتي تؤدّي لحل مجمل المشاكل الحضرية وتسعى لوضع حل طويل المدى للمشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، الفيزيائية والبيئية في منطقة عانت من سيرورات تغيير وتردٍّ حضري (Roberts, 2000). هذه التعريفات التي تركز إحداها على الجوانب الاقتصادية والبنيوية، بينما تركز الأخرى على الجوانب الشمولية والاجتماعية، دفعت لإنتاج مناهج تدخل منها ما يعرف باسم منهج "الأحراش الحية" (Forest Life) والتي صيغت من قبل جين جيكوبس (Jacobs, 1961)، ومنهج تخطيط المشروع "Project Planning" (Gratz and Mintz, 1998)، ومن خلال إنجاز المشروع هناك فرق بين "التجديد" وبين "الإحياء" والتأهيل للمكان ليكون مناسبًا لحياة صحية وكريمة لساكنيه والوافدين إليه.

التجديد الحضري، حسب منهج تخطيط المشاريع، هو سيرورة من خلالها يتم هدم وتفريغ لمناطق متردية، ويتم "زرع" مشاريع بناء جديدة مكانها. هذه المشاريع الجديدة هي جزء من استبدال حضري "Gentrification" ولا تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع المحلي واحتياجاته، بل تقوم بإفراغهم ونقلهم بشكل كامل، كما حدث للبلدة القديمة في يافا. أما نهج "الإحياء"، "التجديد" والتأهيل" والذي يتم من خلال التدخل حسب النهج العضوي، فهو ما يعرف نهج "الحرش الحي"، حيث يتم التدخل مع الأخذ بعين الاعتبار المنظومة البيئية "ecosystem"

والتي تتكامل وتتجانس وحتى تتناغم مركباتها. حسب هذا النهج فإن هدف التخطيط هو التنمية والتطوير المحسوب والذي عرفه جراتس ومينس في كتابهما "مزرعة حضرية" "Urban Husbandry" (Gratz and Mintz, 1998). حسب منهج الإحياء فإن الأساس هو تنمية وتطوير ما هو موجود، وليس اقتلاعه واستبداله حسب منهج التجديد؛ أي هناك حاجه في عملية الإحياء لتناغم، تنسيق وتكامل بين تجديد الحجر وتنظيم البشر لأداء دوره في المبادرة لتطوير حيزه وصيانته بموجب احتياجاته ومقدراته.

إن دراسة أهداف مشاريع التجديد والإحياء الحضري في المدن الغربية ركز على رفع قيمة العقارات من خلال خلق منظومة تزيد من الطلب لهذا الحي أو المكان. أدّى تطبيق عملية الاستبدال الحضري في هذه المناطق والأحياء القديمة في معظم المدن الأوروبية والأمريكية إلى ارتفاع قيمة العقارات، وزاد الطلب عليها بعد أن تردت اجتماعيًّا واقتصاديًّا وفيزيائيًّا (Smith, 1995). وفي سبيل زيادة الطلب على هذه المواقع في المدينة طورت بها فعاليات ثقافية وزادت من سهولة الوصول إليها (Elizabeth, 1999; Gross and Rogowsky, 1998).

بعد أن طُبقت منهجيات التجديد والإحياء الحضري ولاقت بعض النقد، طُورت منهجيات جديدة لإحداث الإحياء الحضري (Grogan and Proscio, 2000) والتي تنطلق من أن المدن يمكن أن تكون جاذبة للفعاليات الاقتصادية والمستثمرين ولسكان متنوعين، وأن الأحياء القديمة يمكن أن تكون صحية وجاذبة دون أن تقلد الأطراف "sub-Urban" من ناحية اقتصادية واجتماعية. يمكن تلخيص هذه المنهجيات "المديّنة الجديدة" "New Urbanism" وهي حركة تطورت في مدن شمال أمريكا كرد فعل لعملية الترييف "Sub-Urbanization" وترك مراكز المدن، وأن الأفكار الرئيسية التي جاء بها هذا النهج من الإحياء الحضري لقلب المدن تتلخص في تقوية العلاقة بين الأحياء في مراكز المدن، تطوير مسارات راجلة قصيرة، تطوير حركة مواصلات عامة بدل السيارة الخصوصية، وتطوير تناغم وتكامل بين استعمالات الأراضي في مركز المدينة. أما المنهج الآخر فهو منهج القرية الحضرية "Urban villages" الذي ذكره أول مرة كاربور أوسبورغن عام 1992 (Franklin, 2002)، بهدف خلق بيئة سكن داخل

المدينة، محسنة في مناطق متردية ومتروكة داخل المدينة (Neal, 2003). إنّ أهداف نهج القرية الحضرية يشبه نهج المدينّة الجديدة، خاصة وأن تطبيق المنهجية يتطلب مشاركة وإشراك فعال وحضور للسكان لأجل صياغة وإنتاج الحيز الذي يعيشون به (;Soja, 2000 Lefebvre, 1991). لأجل إنجاز المنهاج الجديد في سيرورة الإحياء لا بد من إشراك السكان في عملية الإحياء وأن يكون اتفاق بين أهداف السكان لتحسين ظروفهم اليومية وبين السلطة الحضرية والحكومية التي ترصد الموارد وتضع التعليمات والأنظمة لتطبيقها من قبل المجتمع المحلي. هذا ما يكون في حالة تجانس بين أهداف المواطنين والسلطة الحضرية والمركزية، ولكن في حالة صراع واحتلال فإن الأهداف متناقضة بين السكان والسلطة البلدية والمركزية مما يؤدي إلى تجاهل أهداف ومنافع المواطنين كما هو الأمر في حاله القدس كما سنوضح لاحقًا.

في واقع الصراع على طابع المدينة وتوزيع الموارد بين الأفراد والمجموعات السكانية يُستخدم التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري كمركب من بين مركبات مصفوفة الضبط والسيطرة لتغيير الواقع لحال مهدوف من قبل الحكومة والبلدية المسيطرة. مصفوفة الضبط والسيطرة الذكية هي مجموعة من الآليات، الأدوات والأجهزة التي توظف وتفعل عند الحاجة من قبل القوة المسيطرة على الحيز الحضري لأجل تحقيق أهدافها. يتمّ تطبيق هذه المصفوفة بعد أخذ اعتبارات المكانة والظرفية لذوي العلاقة في الصراع على الوطن والمدينة (خمايسي، 2018). الصراع على القدس هو جزء من الصراع على الهوية، الثقافة والوطن، والذي تسعى الحركة الصهيونية السيطرة عليه وبسط سيادتها، حضورها، هيبتها، ثقافتها، خطابها ولغتها عليه (Khamaisi, 2010)، لإنجاز السيطرة على القدس، عبرنتها وتطبيق الأيدولوجية الدينية والجيوسياسية الإسرائيلية كدولة مؤسسات مجندة، تعمل بتنسيق لترجمة السياسات الى أدوات عمل تُشَكل معًا مصفوفة ضبط وسيطرة مركبة، يوجد تكامل بينها وتراكم لتحقيق الأهداف المصاغة من قبل مؤسسات الدولة (Lustick, 1980) والبلدية وأذرعها المتعددة. تشمل مركبات هذه المصفوفة عوامل مؤثرة على السلوك الديموغرافي الفردي والمجتمعي

الفلسطيني، على التغيرات الجغرافية والحضرية وعلى وجود وأنماط عمل المؤسسات الرسمية، الأهلية والعرفية. هذه المركبات مكونة من أجهزة وأدوات خشنة وناعمة، مرئية وغير مرئية (Khamaisi, 2017)، لتطويع، إضعاف واحتواء المجتمع الفلسطيني المقدسي. المركبات الخشنة معبر عنها بمصادرة الأراضي، إقامة المستوطنات، هدم المباني، إقامة جدار الفصل، حصر الامتداد والتوسع الحضري، تطبيق قوانين ضبط الزيادة السكانية الفلسطينية، مصادرة الهويات الفردية، تخطيط وشق شبكة طرق مقطعة للأحياء الفلسطينية وحاصره لها (يونان، 2018). أما المركبات الناعمة فتشمل مَديَّنة العسكرة، أي تغيير السيطرة العسكرية في المدينة إلى سيطرة مدنية، تغيير الأسماء، إنتاج وصياغة خطاب ولغة تذنيب واتهام مُستَخدمة نحو وبين المجتمع الفلسطيني وداخل المشهد الحضري المقدسي، هندسة الذهنية والوعي الفردي والجمعي لإيقاعهم في دائرة سحرية من العجز وصراع البقاء وتجنب المأسسة واغتيال المؤسسات الوطنية ودفعها للخروج خارج محيط المدينة، وتوطنها في المدن الفلسطينية المجاورة ولكنها تخضع لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية مثل رام الله وبيت لحم. كما أن من مركبات مصفوفة الضبط إنتاج خطاب، أدوات، مفردات ولغة من قبل القوي المحتل، يستهلكها الطرف الضعيف المحتل ويرددها على أنه ضحيته، ويبقى في دائرة رد الفعل التي أدخله إليها الطرف القوي وأسره بها. أحدث تطبيق هذه المصفوفة تغيرات ديموغرافية وجغرافية وحضرية في القدس (Meiron and Bar, 2009). هذه التغييرات نتناول بعض مؤشراتها بإيجاز من خلال عرض ومناقشة التجديد والاستبدال في محيط البلدة القديمة المقدسية.

الإحياء والتجديد في القدس

كما تقدم فإن ظاهرة إحياء وتجديد المراكز الحضرية هي عالمية ونجدها في معظم المدن، ولكن السؤال المطروح ما هي خصوصيتها في حالة البلدة القديمة في القدس؟ قبل التطرق لذلك لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة تردي الأحياء في المركز الحضري المقدسي خاصة في الجزء الغربي من المدينة بعد تقسيمها عام 1948 قد نشأت، وكانت محاولات لإحيائها من خلال الإحلال كما حدث في المالحة والبقعة، أو التجديد كما حدث في حي نحليئوت ورحبيا، وتردت فيزيائيًّا واجتماعيًّا. تطوّر هذا التردي نتيجة هدم أحياء عربية أو ترييف المدينة وإقامة أحياء ومستوطنات يهودية حولها لأغراض جيو سياسية نافست مركز المدينة في مثلث شوارع بين يهودا، الملك جورج وشارع يافا، وقامت بلدية القدس بنسج سياسات إحياء لهذه الأحياء من خلال تطوير البنى التحتية واستقطاب الطبقة الوسطى للسكن بها. أما البلدة القديمة في القدس الشرقية فلم تشمل في هذه المشاريع التي تطورت كجزء من إحياء مراكز المدن في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، بما في ذلك القدس باستثناء القدس الشرقية. وإن مرد تأجيل إسرائيل عدم التدخل لإحياء البلدة القديمة كان بالأساس جيو سياسي؛ حيث أن القدس الشرقية ما زالت تعرف دوليًّا كمنطقة محتلة من قبل إسرائيل ولا يوجد إقرار دولي يشرعن هذا الاحتلال. ولكن عمليًّا إسرائيل ضمت القدس الشرقية إلى القدس الغربية عام 1967 من جانب واحد و"وحدت المدينة" قسريًّا وبسطت سيادتها عليها. في العقود الثلاثة الأولى لاحتلال الضفة الغربية ومعها القدس ركزت في إسرائيل على تطبيق استراتيجية "الإحاطة" بواسطة بناء مستوطنات تحيط بالمدينة بدائرتين داخلية وخارجية؛ الداخلية شملت إقامة مستوطنات محيطة داخل حدود بلدية القدس بعد الضم؛ والدائرة الخارجية شملت إقامة مستوطنات محيطة بالقدس ومقطعة للمدن والقرى الفلسطينية المحيطة بالقدس. بالمقابل أرجأت التغلغل إلى الأحياء العربية وتقطيعها من خلال التجديد الحضري بما في ذلك البلدة القديمة باستثناء مشروعين (خمايسي، 2007): الأول كان استبدالًا حضريًّا لحي باب المغاربة والميدان بعد أن صادرت إسرائيل أملاك وبيوت العرب

وهدمتها وأقامت مكانها بعد عام 1967 ما يعرف الآن باسم الحي اليهودي. والثاني حين قامت بتجديد جزئي للبنى التحتية في أجزاء من البلدة القديمة خلال سنوات السبعين من القرن العشرين، وحتى الآن ما زالت أجزاء من البلدة القديمة تعاني من تردي البنى التحتية القديمة والمهترئة خاصة في الحي الإسلامي (طوقان وخمايسي، 2002) بعد هذين المشروعين (الاستبدال الحضري وتغيير المعالم الكلية للمكان وللسكان، ومحاولة لتحسين البنى التحتية وتغيير المكان من خلال محاولة تغيير جزئي لمعالمه).

واجه هذا التجديد، التأهيل والاستبدال الحضري للقدس معارضة فلسطينية ودولية، مما دفع إسرائيل وبلدية القدس إرجاء عملية الإحياء. بالمقابل بادرت الأردن إلى المطالبة بوضع القدس على لائحة التراث العالمي المحمي من قبل مؤسسة اليونسكو ونجحت بذلك عام 1982. ولكن هذا الإعلان لم يسعف عملية إحياء البلدة القديمة بالاعتماد على خطة وبرنامج موجه وداعم بمشاركة الأهالي والمؤسسات الأهلية الفاعلة. بالموازاة، ازداد الضغط الحضري والصراع الجيو سياسي على البلدة القديمة في القدس، ومع ذلك تردّت حالة ووضع سكانها، خاصة وأنهم لم يُمنحوا مكانة مواطنة بالرغم من الضم من قبل السلطات الإسرائيلية بل مُنحوا مكانة "مقيمون ثابتون". وخلال سنوات التسعين من القرن العشرين خاصة بعد اتفاق أوسلو انطلقت عملية إحياء فلسطينية مبرمجة للقدس القديمة. هذه العملية كانت محدودة وتُوِجت بإعداد مخطط إحياء للبلدة القديمة ليكون أساسًا لمشاريع تدخل بها (خمايسي وطوقان، 2002)؛ إلا أن الأحداث الجيو سياسية وانتفاضة الأقصى عام 2000 أدوا إلى إحكام الإغلاق الإسرائيلي على القدس حتى بلغ الأمر إقامة جدار فاصل بين القدس ومحيطها. بدأت عملية الإحياء الفلسطينية الموجهة والمبرمجة في البلدة القديمة تنحصر وتتقلص على بعض المشاريع التي تقوم بها مؤسسة التعاون ودائرة الأوقاف المقدسية وبعض الجمعيات الأهلية المقدسية المحلية. بالمقابل، استمرّ الوضع الفيزيائي والاجتماعي والاقتصادي في القدس القديمة في التردي مما دفع مؤسسات دولية مثل اليونسكو لإعداد مخطط ووضع برنامج إنجازي للمحافظة على ممتلكات ومعالم ذات طابع مميز وعالمي يجب

الحفاظ عليها بموجب الإعلان عن القدس القديمة كموقع محمي على لائحة التراث العالمي. هذه الفعاليات كانت محدودة، ولكن الحاجة أصبحت ملحة لإحياء وإعادة الحيوية الحضرية للقدس القديمة، كما كانت سابقًا قبل أن ترزح وتخضع للسيطرة الإسرائيلية، خاصة بعد بداية الإغلاق الإسرائيلي للقدس عن محيطها والذي بدأ عام 1993 وأحكم بعد عام 2000. كما أن سياسة حكومة إسرائيل الديموغرافية والتي مورست بواسطة سحب هويات كل من لا يثبت أن مركز حياته القدس، دفعت إلى عودة كثير من المقدسين الذين سكنوا في الضفة الغربية للسكن في القدس، بما في ذلك البلدة القديمة، مما زاد من كثافة وتردي الوضع فيها. بالمقابل، رغبت بلدية القدس ضبط عملية توسع البناء العشوائي وعدم منحها رخص بناء له، وذلك لمنع زيادة الفلسطينيين المقدسيين. وبدأ الإسرائيليّون بعد عام 2000 ينظرون إلى البلدة القديمة كجزء من القدس الغربية، يجب أن يعيدوا السيطرة الكلية عليها والحضور بها، خاصة وأن بين الفترة 1988 (مع اندلاع الانتفاضة الأولى) وحتى عام 2000، تقلص حضور الإسرائيليّين للقدس القديمة عمليًّا، وكان متوقّع أن يكون اتّفاق سياسيّ بشأنها بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين كجزء من اتفاقيات المرحلة النهائية (خمايسي ونصر الله، 2006). وكجزء من عملية برمجة "عودة السيطرة المجددة" كان يجب إعداد مخطط إحياء للقدس القديمة، وذلك حسب مخطط شامل أعد للقدس الغربية والشرقية ليكرس الضم ويعرف باسم "القدس 2000"، والذي من المتوقع أن يتم إيداعه للاعتراضات (2009). ورغم أنه لم يصادق إلا أنه صاغ السياسات والمخططات التي توجه ضبط استخدامات الأراضي في محيط البلدة القديمة.

لإنجاز عملية إحياء البلدة القديمة حسب الأهداف الإسرائيلية بادرت بلدية القدس لإعداد مخطط تفصيلي للمنطقة داخل السور لتعديل مخطط هيكلي رقم ع م/9 والذي تم إقراره عام 1977 من قبل مؤسسات التخطيط الإسرائيلية. جمد مخطط ع م/9 عملية البناء في البلدة القديمة ومحيطها، وأشار إلى أن أي عملية بناء يجب أن تتم من خلال إعداد مخطط تفصيلي معدل له ولا يجوز أي بناء مخالف له. شكّل هذا المخطط سدًّا مانعًا أمام البناء

الفلسطيني، وعائقًا يمكن تجاوزه أمام البناء للاستيطان الإسرائيلي. لتعديل وتبديل هذا المخطط، بادرت البلدية في بداية عام 2000 لإعداد مخطط تفصيلي لمنطقة البلدة القديمة داخل الأسوار، وهو ما يعرف باسم مخطط رقم 10276، الذي جاء ليضع ضوابط تفصيلية على عملية الإحياء في البلدة القديمة، وضبط عملية الإحياء من خلال تصنيف الأراضي وتحديد استخدامها ووضع إطار لحقوق البناء المسموحة. ولأجل التغلب على هذا النقص في المخطط، قامت الحكومة الإسرائيلية من خلال بلدية القدس وشركة تطوير القدس بالمبادرة لإعداد مخطط رئيسي عام يسعى إلى طرح عملية تخطيط، تجديد، حفظ وحماية البلدة القديمة في القدس. تركّز هذا المخطط داخل منطقة الأسوار وطرح ثلاثة محاور عمل رئيسة وهي: التركيز على الحياة اليومية، حفظ المباني والمعالم المميزة وتنمية اقتصادية سياحية في البلدة القديمة. حتى الآن المخطط لم ينجز، ولكن استخلصت منه بعض المشاريع التي تقوم بلدية القدس بإنجازها، مثل مشروع حفظ سور البلدة القديمة وجمع النفايات من محيطها. تُنجز هذه المشاريع حتى الآن دون مشاركة فعلية مؤثرة للسكان الذين يطلعون على نتائجها دون أن يعيقوا عملية إنجازها، ولكنهم لا يقومون بإنتاجها وصياغتها لأجل خلق أو تطوير عملية إحياء متكاملة.

استمرت بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية بإقرار مخططات بموجب قرارات حكومية، وكان آخرها قرار حكومة رقم 3788 الذي اتخذ يوم 13.5.2018، وعنوانه: "تقوية وتثبيت حوض البلدة القديمة في القدس"[3]. هذا القرار هو استمرار لقرارات حكومية أخرى: قرار رقم 1090 بتاريخ 9.8.2005، قرار رقم 4651 والذي اتخذ يوم 20.5.2012، قرار رقم 2678 بتاريخ 28.5.2017. هذه القرارات اتخذت لإنجاز بند 4 من قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل وحسب سياسات الحكومة الإسرائيلية لتعزيز تطوير القدس، وتمكين الحكومة والسيادة على القدس. قرار الحكومة رقم 4651 شمل خطة خماسية (2019- 2029) رصدت مبلغ 350 مليون شاقل (حوالي 110 مليون دولار أمريكي) تصرف لتطوير الحيز العام والطرق في محيط

[3] https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3788_2018

البلدة القديمة. هذه القرارات الحكومية هي ترجمة لسياسات إسرائيل لتطبيق مصفوفة الضبط على البلدة القديمة ومحيطها من خلال عملية التأهيل للبنى التحتية وزيادة الوصول والحركة الإسرائيلية بها، وزياد فرص تهويدها.

الدوافع والمميزات لعملية الإحياء في القدس القديمة

إنجاز سياسات إحياء وتأهيل محيط البلدة القديمة بطلب وبتمويل من الحكومة الإسرائيلية تعمق منذ بداية الألفية الثالثة، والذي شمل المبادرة لتخطيط مشروع إحياء البلدة القديمة. والسؤال، ما هي الدوافع والمميزات لعملية الإحياء المفروضة على سكان ومحيط البلدة القديمة؟ كذلك، هل السيرورات التي حدثت في البلدة القديمة مشابهة لما حدث في مدن العالم الغربي أم أن حالتها مشابهة أكثر للمدن التقليدية (Bianca, 2000)، أو أن للقدس خصوصية ميزت عملية تأخر التردي الحضري بها، كما أن لها مميزات خاصة بظرفيتها؟ جدير بالذكر أن البلدة القديمة تَجْمَع بها مراكز دينية (الحرم القدسي الشريف، كنيسة القيامة)، مواقع أثرية، تراثية، ثقافية وتاريخية حالت دون تركها من قبل السكان (انظر جدول 6). فبالرغم من ثبات مساحة البلدة القديمة والتي تقل عن كلم مربع تشمل مساحة السور، إلا أن عدد السكان بها قد ازداد بشكل ملحوظ نتيجة لعودة المقدسيين، كرد فعل لممارسة سياسة التهجير الإسرائيلية تحت شعار "مركز الحياة"، ولم تعانِ من هجرة أدت إلى تفريغ هذا الحيز الحضري كما حدث في مدن قديمة كثيرة من العالم. ما جرى من عملية تفريغ بحجة التجديد كان هدم حي المغاربة والميدان وبناء الحي اليهودي مكانهم كجزء من عملية الاستبدال الحضري، وقد ارتفع عدد السكان في البلدة القديمة من 23675 ألف نسمة عام 1967 الى 37060 في نهاية عام 2006، وانخفض إلى 34140 عام 2017 (انظر جدول رقم 1).

جدول رقم 1: عدد السكان في البلدة القديمة بين 1967-2017 حسب الأحياء والمجموعات السكانية

السنة	مسلمون	مسيحيون	أرمن	يهود	مجمل السكان
1967	16681	5397	1598	-	23675
1995	22814	5377	1193	2802	32331
2006	27500	5419	790	3089	37060
2017	24530	4180	2300	4180	34140
نسبة الزيادة بين 2017-1967	47.0	- 22.6	43.9	من 1995 49.2	44.2

المصدر: تجميع من كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2007، رقم 22، وكتاب الإحصاء السنوي للقدس- 2019، وبلدية القدس ومعهد القدس لبحث إسرائيل، القدس (2019، جدول 5، ص. 36-37).

يتضح من الجدول أن عدد سكان البلدة القديمة ازداد بنسبة 44.2 % خلال حوالي 50 سنة، بالمقارنة ازداد عدد سكان مجمل القدس بحوالي 238% خلال نفس الفترة. يلاحظ من المعطيات في الجدول تفاوتًا بين نسبة زيادة السكان في البلدة القديمة حسب الانتماء الديني؛ فبينما ازداد المسلمون بنسبة حوالي 47% فإن سكان الحي المسيحي قد انخفضت نسبتهم بحوالي 22.6% بين 1967-2017. أدّت هذه الزيادة إلى ارتفاع كثافة السكن نظرًا لزيادة السكان العام على نفس المساحة من الأرض، كما سنوضح في الجدول رقم 2. يجدر الذكر أن بين عام 2006-2017 انخفض عدد سكان البلدة القديمة بحوالي 8.5%، وأن ميزان الهجرة العام في البلدة القديمة كان سلبيًّا، ووقف على 1580- مهاجرًا[4]، معظم هذا

[4] انظر جدول رقم 17 صفحة 64-65، كتاب الإحصاء السنوي للقدس- 2019
https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/%D7%A9%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%9F-2019-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-

الانخفاض يجري في الحي الإسلامي والحي المسيحي، بينما الحي الأرمني واليهودي يزداد بهما عدد السكان، وتقام مبانٍ جديدة أو تأهيل وتجديد مبانٍ قائمة لإشغالها، مما يساهم في تغيير الميزان الديمغرافي الإثني والعرقي في محيط البلد القديمة.

جدول رقم 2: كثافة السكان والبناء في القدس القديمة حسب الأحياء – 2006

اسم الحي	عدد السكان*	مساحة الأرض للسكن (دونم)	مساحة الأرض للمؤسسات (دونم)	عدد وحدات السكن	مساحة المباني للسكن م^2	كثافة سكانية صافية للسكن	كثافة البناء وحدات سكن للدونم	مساحة مبنية للشخص م^2
المسيحي	5419	49.5	76.9	1.216	50.774	109.5	24.6	9.4
الأرمن	790	37.9	38.9	605	32.707	20.8	16.0	41.4
اليهودي	3089	37.9	26.6	578	41.117	81.5	15.3	13.3
الإسلامي	27500	160.0	** 34.2	3401	139.169	171.9	21.3	5.1
مجمل البلدة القديمة	37060	285.3	176.6	5800	263.767	129.9	20.3	7.1

* تحديد عدد السكان هو حسب حدود الحي.

** لا يشمل الحرم القدسي الشريف ومساحته حوالي 142 دونمًا بما في ذلك الأسوار المحيطة به.

المصدر: تجميع من كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2007، رقم 22، بلدية القدس ومعهد القدس لبحث إسرائيل، القدس.

على النقيض مما حدث ويحدث في مراكز المدن القديمة والتي تعاني من هجرة سلبية وتردٍّ فيزيائي فإن ما يحدث في البلدة القديمة في القدس هو تردٍّ من نوع آخر، وهو زيادة في

%D7%9C%D7%90%D7%AA%D7%A8-
%D7%94%D7%9E%D7%9B%D7%95%D7%9F.pdf

عدد السكان وارتفاع في كثافة السكن داخل السور. داخل البلدة القديمة هناك تفاوت في الظروف السكنية والبنى التحتية والحالة البيئية بين الأحياء، فالكثافة السكانية الصافية في الحي اليهودي هي حوالي ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية في الحي الإسلامي، والمساحة المبنية للشخص في الحي اليهودي تساوي ثلاثة أضعاف المساحة المبنية للشخص في الحي الإسلامي. هذا الواقع يزيد من الضغط على البنى التحتية الرطبة (المجاري، المياه، صرف مياه أمطار) والخدمات العامة المتردية ولا يؤمن استدامة التنمية في البلدة القديمة. لأجل استجابة لزيادة السكان المضطردة في القدس القديمة فإن التنافس هو على نفس وحدات السكن. نعرض في الجداول التالية 3، 4، 5 التحولات في قطاع الإسكان داخل البلدة القديمة في الخمس سنوات الأخيرة بين 2003-2007.

جدول رقم 3: وحدات السكن في البلدة القديمة بين 2003 – 2007

المنطقة	2003	2004	2005	2006	2007
الحي المسيحي	1210	1213	1220	1216	1217
الحي الأرمني	599	597	602	605	605
الحي اليهودي	560	570	578	578	582
الحي الإسلامي	3394	3406	3402	3401	3410
مجمل البلدة القديمة	5763	5786	5802	5800	5814
مجمل القدس	177142	180347	182665	184655	187469
نسبة البلدة القديمة من مجمل القدس	3.25	3.20	3.18	3.14	3.10

المصدر :-http://www.jiis.org.il/imageBank/File/shnaton_2006/diur/SHLMGR03-07_dwellings.pdf

جدول رقم 4: معدل مساحات وحدات السكن في البلدة القديمة حسب الأحياء بالمقارنة مع مجمل القدس بين 2003 – 2007

المنطقة	2003	2004	2005	2006	2007
الحي الأرمني	54	54	54	54	54
الحي المسيحي	41	41	41	41	42
الحي اليهودي	71	71	71	71	71
الحي الإسلامي	40.6	40.6	41	41	41
معدل مجمل البلدة القديمة	51.6	51.6	51.7	51.7	52.0
مجمل القدس	76.0	76.1	76.5	76.7	77.1
نسبة البلدة القديمة من مجمل القدس	67.9	67.8	67.6	67.4	67.4

المصدر:-http://www.jiis.org.il/imageBank/File/shnaton_2006/diur/SHLMGR03-07_av_area.pdf

جدول رقم 5: مجمل مساحات وحدات السكن في البلدة القديمة بين 2003 – 2007

المنطقة	2003	2004	2005	2006	2007
الحي المسيحي	49.880	49.945	50.224	50.249	50.774
الحي الأرمني	32.373	32.340	32.688	32.695	32.707
الحي اليهودي	39.721	40.243	40.822	41.053	41.117
الحي الإسلامي	137.770	138.267	138.531	138.934	139.169
مجمل البلدة القديمة	259.744	260.795	262.265	262.931	263.767
مجمل القدس	13.461.454	13.726.604	13.967.242	14.167.709	14.457.501

المصدر: -http://www.jiis.org.il/imageBank/File/shnaton_2006/diur/SHLMGR03-07_tot_area.pdf

تبيّن نتائج المقارنة أن بين عام 2003 – 2007 تم إضافة 47 وحدة سكن في البلدة القديمة مقابل 10327 وحدة سكن أقيمت في القدس معظمها في القدس الغربية ومخصصة للسكان الإسرائيليين، وأن معدل مساحة وحدة السكن في البلدة القديمة عام 2007 تعادل حوالي 36 ضعفًا من مساحة وحدة السكن في القدس. أما بشأن إضافة المساحة المبنية بين 2003-2007 فلم تتجاوز 4023 مترًا مربعًا في القدس القديمة.

رغم الحديث عن ادعاء البناء غير القانوني في البلدة القديمة فإن المعطيات حسب سجلات بلدية القدس تشير إلى كون حجم البناء لا يستجيب لاحتياجات السكان المتزايدة واستقطاب البلدة القديمة للسكان. صحيح أن البلدة القديمة تعاني من هجرة سلبية إلا أن الزيادة الطبيعية العالية خاصة لدى السكان المسلمين، تساهم في استمرار زيادة السكان في داخل البلدة القديمة، حيث أن السلوك الديموغرافي للفلسطينيين في البلدة القديمة ما زال حسب النماذج القروية التقليدية رغم أنهم يعيشون داخل مركز حضري ذي تقليد حضري عميق.

هكذا فرغم الهجرة السلبية من البلدة القديمة إلا أن الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبيًّا في البلدة القديمة بشكل خاص ولدى المجتمع الفلسطيني المقدسي بشكل عام زادت من عدد السكان في القدس والبلدة القديمة، حيث أن معظم المقدسيين الفلسطينيين ما زالوا يمرون بمرحلة التمدن، وأن مؤشر الزيادة الطبيعية المرتفعة في المجتمع الفلسطيني هو وسيط سنوات العمر المنخفض. وتشير المعطيات أن مجمل وسيط العمر في القدس عام 2005 كان 23.4 سنة ولدى المسيحيين الفلسطينيين يصل إلى 34.1 سنة، أما لدى المسلمين فهو 19.1 سنة. بالمقارنة مع الإسرائيليين فإن وسيط العمر هو 25 سنة. أما داخل البلدة القديمة فإن وسيط العمر لدى المسلمين هو 18.4 سنة، وبالمقارنة مع اليهود فهو 19.1 سنة. ولدى المسيحيين في البلدة القديمة فإن وسيط العمر هو 31.6 سنة (كتاب الإحصاء السنوي، 2007؛ جدول رقم ج/14: 104-105).

بعد أن استعرضنا زيادة السكان وثبات السكن في البلدة القديمة وأثر ذلك على إحياء البلدة القديمة، نود أن نشير إلى أن التشكيل الحضري في القدس لا يسير حسب النموذج المتعارف

عليه في الميتروبولينات والمدن الكبيرة، حيث يمر في مراحل أربع وهي: التمدن، الترييف، التوزيع والعودة إلى مركز المدينة- التجديد أو الإحياء. هذا النموذج نجده ملائمًا أكثر لسلوك الإسرائيليين كمجتمع مهاجر؛ أما الفلسطينيون فإنهم مجتمع أصلاني محافظ، ما زالوا يمرون في مرحلة التمدن بما في ذلك البلدة القديمة؛ أما الإسرائيليون فإنهم يميلون لأن يسلكوا حسب نموذج مراحل نشوء وتطور الميتروبولين بما في ذلك مرحلة التجديد والإحياء لمراكز المدن. السبب المركزي لهذا الفرق هو توفر فرص سكن متعددة مخصصة للإسرائيلي بدعم من الحكومة المركزية والبلدية؛ تمكن الإسرائيليون من الحراك ألحيزي بشكل حر في حيز المدينة ومحيطها؛ طبعًا باستثناء الأحياء الفلسطينية. أما الفلسطينيون فمعظمهم هم قرويون يمرون حالة من التمدن والمديّنه؛ ينتمي جزء من سكان البلدة القديمة إلى عائلات تقليدية جاءت من جبل الخليل مثل عائلة إدكيدك، حجازي، وتمارس سلوكيات تقليدية داخل القدس القديمة كما هو شأن جاليات مثل الجالية الأفغانيه، الإفريقيه والحبشية.

خلال الفترة بين الأعوام 1949-1967 سكن البلدة القديمة بعض الأسر التي تنتمي للطبقة الوسطى العليا والنخب، وقد تركتها إلى خارجها، بما في ذلك إلى عمان، وبقي معظم سكان البلدة القديمة المقدسيين الفلسطينيين حاليًا ينتمون إلى الطبقة الوسطى والدنيا. كذلك فإن انحسار فرص السكن وقبض حراك السكان وتهديد فقدان الهوية وسحبها من قبل السلطات الإسرائيلية حالت دون انتقال السكان من البلدة القديمة إلى خارجها. وإن رغبة عدد ليس بالقليل من الفلسطينيين السكن بالبلدة القديمة إلى القرب من الحرم الشريف ليؤدوا الصلوات الخمس في الحرم دفع هؤلاء إلى تحمل ضائقة السكن بالقرب من الحرم المقدسي، لحفظه ورباطهم بجانبه لكي ينالوا الثواب من الله. هذا الدافع الإيماني كان له دور في استقطاب أسر فلسطينية للسكن في البلدة القديمة.

من ناحية أخرى فإن مقاومة التهديد الإسرائيلي، وخاصة مواجهة جمعيات يهودية يمينية متطرفة تسعى إلى السكن في البلدة القديمة وشراء البيوت الفلسطينية أو مصادرتها كان لها دور في خلق مناخ يستقطب استمرار السكن في البلدة القديمة. ورغم المحاولات للاستيطان

الإسرائيلي الزاحف على المكان في البلدة القديمة خارج الحي الذي أقيم عام 1967 بحجة التجديد والاستبدال الحضري، فإن هذه المحاولات لم تستطع تحقيق مآربها، حيث أن رصد محاولات السيطرة اليهودية على مواقع فلسطينية في القدس القديمة تشير إلى أن عدد المواقع المسيطر عليها لا يتجاوز 70 موقعًا (Mier, 2007).

ومما زاد الطلب على السكن في البلدة القديمة هو ضبط التوسع العمراني الفلسطيني خارج السور وفي محيطه بما في ذلك محدودية فرص السكن في الأحياء الفلسطينية وارتفاع تكاليفها، حيث أن مخطط ع م/9 فرض تعليمات مشددة تمنع توسيع البناء خارج أسوار البلدة القديمة توفر حلولًا لسكان البلدة القديمة. وعلى العكس فإن البلدة القديمة تقدم خدمات تعليمية، دينية وثقافية للمقدسيين الذين يسكنون حوض البلدة القديمة مثل منطقة وادي الجوز، الشيخ جراح، منطقة شارع صلاح الدين. أي أن ضبط ومنع التطوير الفلسطيني الموجه والمنظم خارج الأسواروفي محيط البلدة القديمة شكلت عنصرًا في استمرار دفع السكان الفلسطينيين للتمركز في البلدة القديمة. كما أن تركيز المؤسسات والمراكز الدينية والثقافية في البلدة القديمة (جدول رقم 6) ساهم في ثبات السكن بها وأبقى مركزيتها.

جدول رقم 6: توزيع المؤسسات الدينية، التربوية والثقافية في البلدة القديمة حسب المجموعات الدينية الرئيسة

تصنيف المؤسسات	مسلمون	مسيحيون	يهود
مساجد	29		
مؤسسات تعليمية عاملة	11		
متاحف ومكتبات	3		
مواقع ذات أهمية دينية وتاريخية	83		
مباني إدارية وخدماتية	8		
مواقع ومؤسسات أرثوذكسية		37	
مواقع ومؤسسات كاثوليكية		47	

تصنيف المؤسسات	مسلمون	مسيحيون	يهود
مواقع ومؤسسات أرمنية-أرثوذكسية		20	
مواقع ومؤسسات بروتيستنت		15	
مواقع ومؤسسات قبطية-أرثوذكسية		5	
مواقع ومؤسسات أخرى ومشتركة		11	
كنس ويشيبوت			22
مؤسسات عامة			12
مؤسسات تعليمية			10
مواقع ثقافية ومتاحف			20
المجمل 333	**134**	**135**	**64**

هذا التركيز للمؤسسات الدينية والثقافية ورغبة الطوائف الحفاظ عليها، واستخدامها لتقديم الخدمات للسكان؛ كذلك تجنبًا من السيطرة عليها من قبل آخرين من أبناء الطائفة أو خارجها وقدرة الطوائف جمع التبرعات لأجل صيانة هذه المؤسسات. كما أن تركيز فعاليات اقتصادية وحرف تقليدية ساهم في إبقاء البلدة عامره. ربما لا يوجد مدينة قديمة في العالم تمتد على مساحة أقل من كيلو متر مربع تحتوي على هذا الكم من المؤسسات. إن دراسة مساحة الأرض التي تقع تحت سيطرة هذه المؤسسات وصلت إلى حوالي 312 دونمًا من مجمل البلدة القديمة، أي حوالي 36% من مساحة البلدة القديمة داخل الأسوار. كل مؤسسة تدير أو تشرف على هذه المباني الدينية/التعليمية الثقافية أو التاريخية تقوم بصيانتها بشكل دوري مما يحول دون تردٍّ كلي لهذه المؤسسات.

كذلك يحاول معظم أصحاب البيوت صيانة وترميم المباني السكنية التي تأويهم، والقاعدة هي أن أفضل حل لصيانة وتأهيل المبنى هو إشغاله. ولكن هذه المحاولات مشروطة بالقدرة الاقتصادية لأصحاب المباني، وعدم الاعتداء عليهم من السلطات الحكومية والبلدية ومنعهم من إشغال، تجديد وتأهيل مبانيهم. ونظرًا لأن معظم الأسر المقدسية الفلسطينية في البلدة

القديمة تعاني من وضع اقتصادي منخفض لذلك فإن ترميمها وحفظها للمباني التي تسكنها، بما في ذلك الإضافة عليها لتلبي احتياجاتها السكنية الأساسية هي محدودة. قامت بعض هذه الأسر بإضافة مساكن بمواد بناء وتقنيات بناء لا تتناسب مع خصوصية البناء في البلدة القديمة. شوّهت هذه الإضافات والترميمات غير المهنية مشهد البلدة القديمة.

كما أن غياب السلطة البلدية المحافظة على الحيز العام في البلدة القديمة ساهم في تردي الحيز العام وشبه العام في محيط البلدة القديمة. يُظهر مسح توزيع محيط البلدة القديمة أن مساحة الطرق والساحات العامة والمفتوحة تصل إلى 186 دونمًا، طبعًا هناك تداخل بين الاستعمالات حسب طوابق المبنى وداخل الأحواش. ما يهمنا في هذا السياق هو أن حوالي خمس مساحة البلدة القديمة تابعة للحيز العام (الطرقات على أنواعها)، وقد أدّى غياب بلدية أو إدارة محلية إلى تردي هذا الجزء من البلدة القديمة والذي يخدم مجمل سكان البلدة القديمة وزوارها وحجاجها.

توزيع المسؤوليات والصلاحيات داخل البلدة القديمة والسيطرة الإسرائيلية، أدى إلى غياب سلطة فلسطينية تقوم بالإشراف على عملية الإحياء، مما ساهم في فتح باب دخول السلطات الإسرائيلية للقيام بدور المسؤول، المبادر، الممول والمراقب على كل عمليات التجديد الحضري، واستغلاله كأداة إضافية لبسط السيطرة والمساهمة في تهويد الحيز. لم تؤدِّ المبادرات المبعثرة والموزعة والتي تقوم بها مبادرات فردية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إلى تغيير ملحوظ في واقع القدس القديمة، بل استمر التردي رغم زيادة السكان بها. كما أن النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الأهلية بدون تنسيق فيما بينها لم تغير واقع البلدة القديمة. ومؤخرًا زاد الوعي والاهتمام في إحياء البلدة القديمة، خاصة بعد التردي الملحوظ في وضع المباني والخطورة التي أصبحت تشكلها بعض هذه المباني على ساكنيها. بدأ هذا الاهتمام بعمل المؤسسات الفلسطينية مثل الأوقاف، ومؤسسة التعاون وانتقل إلى مؤسسات أخرى صغيرة. هذا الوعي والاهتمام عمل في ظل السيطرة والضبط الإسرائيلي، لذلك فإنه محدود ولم يحدث نقلة نوعية في واقع البلدة القديمة. شكّل تأخر التسوية

السياسية بشأن القدس مناخًا وفرصة أمام بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية للمبادرة في إعداد خطة إحياء للبلدة القديمة تعتمد على قرارات حكومية معلنة. ما تزال هذه الخطة مستمرة وتعاني من معوقات كثيرة. حاليا تشرف على عملية إحياء البلدة القديمة بشكل جزئي حوالي عشر مؤسسات رسمية وغير رسمية إسرائيلية؛ وهي: بلدية القدس، سلطة الآثار، شركة تطوير القدس، دائرة أراضي إسرائيل، السلطة الحكومية للسياحة، الشركة لترميم وتطوير الحي اليهودي، الشركة لتطوير القدس الشرقية، سلطة الطبيعة والحدائق القومية، صندوق القدس، وصندوق موروث الحائط الغربي، بالإضافة إلى مؤسسات فلسطينية مثل دائرة الأوقاف المقدسية العامة، مؤسسة التعاون، مؤسسات كنسية، واليونسكو. هذه المؤسسات الأربع الأخيرة لا تعمل بتنسيق مع المؤسسات الإسرائيلية ولا تعترف بها كأجهزة مسيطرة على القدس لأجل إنجاز عملية إحياء، رغم أن مسؤولية وواجب السلطة الإسرائيلية تأمين الخدمات للسكان وحفظهم حسب القانون والأعراف الدولية، بصفتها سلطة محتلة للقدس الشرقية بإجماع دولي، رغم أنها لا تتعامل مع القدس كأراضٍ محتلة بل جزء من إسرائيل.

جاءت المبادرة لإعداد مشروع إحياء وتأهيل البلدة القديمة ومحيطها نتيجة للدوافع التالية:

1- فشل المحادثات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة بعد كامب ديفيد، وبشكل عيني بشأن القدس (خمايسي ونصر الله، 2006). بعد ذلك زادت قناعة الإسرائيليين بوجوب بسط سيطرتهم على القدس وخاصة البلدة القديمة. لا يؤدّي التردي الفيزيائي في البلدة القديمة إلى استقطاب سياح وزوار وحجاج وسياحة داخلية وخارجية إليها، ومن يأتي يرى التمييز الصارخ مما يشكك في مسؤولية إسرائيل وقدرتها على إدارة البلدة القديمة وصيانتها.
2- رغبة السلطة الإسرائيلية الحكومية والبلدية بسط سيطرتها وتأمين حضورها في البلدة القديمة، خاصة بعد أن تخلت هذه السلطة عن دورها وتركته إلى المؤسسات الأهلية اليهودية اليمينية المتطرفة. بالمقابل دخلت مؤسسات فلسطينية الحقل وقامت بدور

رائد في عملية تقديم خدمات للفلسطينيين في البلدة القديمة، وأصبحت هذه المؤسسات تطرح مخططات بديلة لم تقم بها الحكومة الإسرائيلية. هذا الغياب للسلطة الإسرائيلية المدنية خاصة، كان بسبب تخوفها في حالة تدخلها بالبلدة القديمة من وقفة دولية ضدها لأنها تعمل بخلاف وبالتناقض مع الشرعية الدولية. بعد التغيرات الجيو سياسية المحلية والعالمية أصبح المناخ سانحًا لتدخل رسمي إسرائيلي حكومي وبلدي في البلدة القديمة.

3- قيام الجدار الفاصل بين القدس والأراضي الفلسطينية والذي خلق واقعًا مختلفًا بعد إقامته وضبط ومنع التواصل الفلسطيني مع البلدة القديمة. هذا الجدار أرسل رسالات إلى العالم وإلى الفلسطينيين أن الواقع هو إحكام سيطرة زاحفة لإسرائيل على القدس بما في ذلك التغلغل إلى القدس القديمة.

4- تدخل مؤسسات اليونسكو في عملية الحفاظ على البلدة القديمة. أعدّت هذه المؤسسات تقارير بشأن الوضع المتردي في البلدة القديمة وأن واجب السلطة المسؤولة (الإسرائيلية)، رغم أنها محتلة، أداء مهمتها وواجبها للحفاظ على الموروث الحضاري بموجب تعليمات اليونسكو.

5- استعداد دولة إسرائيل لاستقطاب زوار وسياح من أنحاء العالم، حيث تشكّل البلدة القديمة في القدس أحد المراكز السياحية الرئيسة في البلاد. لأجل استقطاب سياح وحجاج يجب أن توفر بنية تحتية قادرة على استيعاب زيادة الزوار والسياح، خاصة في الحيز العام داخل البلدة القديمة ومحيطها، خاصة وأن رئيس البلدية يرى في تطوير السياحة رافعة تنموية رئيسة للقدس.

6- غياب مرجعيات تخطيطية مصدقة تضبط عملية البناء في البلدة القديمة، حيث أن عدد السكان يزداد وهناك إضافات بناء كثيرة قام بها أهل البلدة القديمة لأجل توفير حد أدنى من ظروف سكنية ممكنة. بادر جزء من هؤلاء السكان لإعداد مخططات، ولكنها رُفِضت من البلدية لأن المرجعية التخطيطية الرسمية الحكومية والبلدية ترفض أي إضافه بناء، وبشكل خاص مباني سكنية لاعتبارات ديموغرافية. قام أصحاب المباني

بالبناء دون ترخيص، رغم ان البلدية وضعت خطة لضبط هذه العملية تستبدل ما هو مصادق منذ حوالي 43 عام وهو مخطط ع م/9.

7- إعداد مخطط هيكلي شامل للقدس "القدس 2000" والذي وضع البلدة القديمة في قلب المدينة وأشار إلى وجوب إعداد مخططات وإنجاز مشاريع ترميم وتحسين في البلدة القديمة ومحيطها. هذا المخطط دفع السلطات البلدية والحكومية إلى وضع السيطرة على البلدة القديمة ومحيطها في أولوياتها، بعد أن أقامت أطواقًا استيطانية غلفت وقطعت الوجود الفلسطيني في حوليات\ضواحي القدس.

8- بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية بخلق حزام استيطاني حول القدس وإحكام السيطرة عليها بعد الجدار، جاء دور العودة إلى مركز المدينة وهو القدس القديمة ومحيطها. لذلك فإن رغبة السلطات الإسرائيلية خلق حزام استيطاني يحيط بالبلدة القديمة يبدأ من منطقة الثوري، مارًّا بسلوان – مدينة داهود، نحو وادي الجوز والشيخ جراح لأجل إحاطة البلدة القديمة بمحيط استيطاني إسرائيلي، وبالمقابل هناك حاجة إلى ضبط عملية البناء الفلسطيني داخل البلدة القديمة ومحيطها في منطقة ما يعرف بالمركز الإداري والتجاري الشرقي والمحيط بشارع صلاح الدين وشارع سليمان القانوني ومنطقة وادي الجوز.

9- إيقاف عملية زيادة السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة بما في ذلك عملية البناء والإضافات التي يقوم بها الأهالي دون إذن من سلطات التخطيط. هذا البناء العشوائي غير مقبول على السلطات الإسرائيلية وتسعى إلى إيقافه من خلال حضورها وبالاعتماد على مخطط مدروس.

10- توفير خدمات أساسية للسكان المقدسيين دافعي الضرائب وطرح محاولات ربما شكلية لإيقاف التمييز ضدهم. عدم توفير هذه الخدمات يهدّد الحياة الصحية في البلدة القديمة وربما يهدّد المباني السكنية التي أصبح جزء منها خطرًا على ساكنيها.

هذه الدوافع والمحفزات كانت وراء المبادرات البلدية للتدخل في البلدة القديمة. رغم أن جزءًا من هذه الدوافع تشمل في مظهرها صالح السكان؛ ولكن في مضمونها وتطبيقها تحتوي ربما على تهديد سوف نتناوله فيما يلي ونحذر منه، ونطرح تصورًا لكيفية التعامل معه في الظرفية الحالية والمرئية.

بعض مضامين مخطط تجديد البلدة القديمة

كما أشرنا فإن الفراغ المؤسساتي الشرعي والمقبول ذا الصلاحية في البلدة القديمة أدى إلى استمرار البناء والتطور في البلدة القديمة بشكل عشوائي على الغالب. كان الجهد المبذول من قبل المؤسسات الأهلية الفلسطينية محدودًا نظرًا لمحدودية الموارد وعدم توفر الغطاء القانوني الرسمي والسياسي لعملها، حيث أن مكانة القدس تحت السلطة والسيادة الإسرائيلية، والذي يرفضه معظم المجتمع الدولي والعالم العربي والإسلامي والفلسطينيون، خلقت واقعًا فيه تناقض بين أهداف السلطة الإسرائيلية التي تسعى إلى شرعنة ضم القدس وبسط سيطرتها على القدس القديمة، بالمقابل رفض السكان الفلسطينيون ومؤسساتهم الأهلية التعامل مع السلطات الإسرائيلية والتنسيق معها بشأن ترميم، تأهيل وإحياء البلدة القديمة. كذلك فإن أولويات السلطات الإسرائيلية الحكومية والبلدية كانت في توسيع الاستيطان في الأحياء الجديدة، ولم تضع إنجاز مشروع الإحياء والتجديد في البلدة القديمة كأولوية بعد احتلال القدس الشرقية، بما في ذلك البلدة القديمة، وضم الأرض والمكان تحت السيادة الإسرائيلية؛ ولكن هذه السيادة لم تشمل السكان الفلسطينيين والذين بقي تصنيف مكانتهم مقيمين ثابتين. هذه الانتقائية في عملية الضم وبسط السيادة والفرز بين السكان والمكان مردها إلى أيديولوجية وسياسة تسعى إلى تطهير المكان (Spacio cide) (حنفي، 2009)، مع بقاء السكان، ولكن إجراء ما يعرف بتطهير مدني (Urbicide) (Verhaert, 2006) والذي لا يشمل فقط دمار الأبنية بل تغيير هوية المكان وتمرير محاولات محو ذاكرة السكان، حيث يوجد ترابط بين صياغة هوية المكان، تشكيل النسيج الحضري والحرب القاسية والناعمة التي تشكل جزءًا من مصفوفة الضبط. حيث أن الحرب على

المكان لا تنقبض فقط بالتدمير الفيزيائي بل في تغيير طابع وهوية المكان، استبدال التسميات، تحويل اتجاهات الحركة، تعديل طرق إدارته. وتشارك في هذه الحرب ليس الجيوش فقط بل عمليات التخطيط الحضري والمضاربات الرأسمالية الفاعلة في المدينة والمؤسسات الأهلية المسخرة لتحقيق أهداف السلطة المحتلة (Verbaert, 2006 عند: حنفي، 2009). فبعد تنفيذ مشروع الاستبدال الحضري وإقامة الحي اليهودي على أنقاض حي المغاربة، انطلق مشروع تغيير الأسماء وطابع المكان وتطوير البنى التحتية في البلدة القديمة، ولكن هذه المشاريع أنجزت في واقع يزداد به عدد الفلسطينيين الذين يسكنون حيز البلدة القديمة. وبذلك نشأ تناقض وازدواجيات بين الحضور الوجودي للفلسطينيين في البلدة القديمة ووجوب تلبية احتياجاتهم، وبين السيطرة الإسرائيلية على المكان ورغبتها في تحويله واستبداله بواسطة السيطرة الزاحفة (Creeping control). قام الفلسطينيون في البلدة القديمة بتحدي الضبط الإسرائيلي وإقامة مبانٍ وإجراء توسعات على بيوتهم حتى دون ترخيص. ولا تستطيع البلدية منح رخص لأنها فرضت مخططًا هيكليًا يجمد عملية البناء في البلدة القديمة ومحيطها. بالمقابل زاد الطلب على السكن والتوطن في البلدة القديمة ومحيطها، إن كان من قبل الفلسطينيين ومن قبل الإسرائيليين. يسعى كل طرف لبسط حضوره على البلدة القديمة، مع الفروقات في وضع ومكانة كل طرف. حيث أن الطرف الفلسطيني له حضور وامتداد تاريخي في المكان وهو يشكل أغلبية سكانية واضحة به، ولكنه لا يملك السلطة القانونية والقوه السياسية على المكان؛ لذلك يصارع البقاء في ظل سياسة وممارسات تسعى إلى ضبطه وتقليص وجوده في المكان بواسطة أدوات تفرض على الأشخاص مثل سحب هويات، فرض غرامات ومخالفات على مبانٍ غير قانونية، هدم مباني، رفع رسوم ضرائب المسقفات- الأرنونا وإجبار دفعها ....إلخ من الممارسات التي تزيد من معاناة الفلسطينيين. بالرغم من ذلك فإن الفلسطينيين يقاومون هذه الممارسات والأدوات رغم المعاناة دون أن يملكوا القدرة على تغيير قواعد اللعبة ويستمرّوا في واقع رد الفعل لهذه الممارسات الإسرائيلية. أما الجانب الإسرائيلي فيمتلك الموارد والقوة لبسط نفوذه على المكان، فيقوم بإغلاق مناطق، ويبادر لمشاريع لخدمة الإسرائيليين. كذلك يقوم بإعداد معرفة بديلة عن

المكان تطرح وتعرض للزوار والسياح وتساهم في تغيير طابع المكان في معرفة وذاكرة هؤلاء الزوار والسياح.

هكذا تجري الحياة اليومية في البلدة القديمة ومحيطها في واقع صراع مستمر، رغم تفاوت وعدم تناظر امتلاك عناصر القوة والتأثير بين العرب الفلسطينيين والصهاينة الإسرائيليين. هذا الواقع مستمر لأكثر من 53 عامًا، ونشأت ظرفية جيو سياسية محلية، إقليمية ودولية تطرح تطوير أدوات إضافية لمبادرة إسرائيلية لإنجاز مشروع لتجديد ولإحياء البلدة القديمة ومحيطها، خاصة من الجانب الإسرائيلي.

ينطلق مشروع تجديد وإحياء البلدة القديمة المبادر له من السلطات الإسرائيلية من فرضية أن الواقع السيادي والسيطرة الإسرائيلية الحالية سوف تستمر إلى فترة طويلة لا يمكن تحديدها، وأن رؤية القدس كعاصمة وقلب للشعب اليهودي وليس فقط لدولة إسرائيل، كما أعلن عنه في قانون القومية 2018، يجب تحقيها ليس كشعار، بل كحضور إسرائيلي خاصة في محيط القدس القديمة وحوضها. هذا لا يعني تجاهل الوجود الفلسطيني، بل التعامل معه من خلال إعادة صقله واستبداله ربما على المدى البعيد، أو تحويله من أغلبية إلى أقلية، او إحاطته وبتر تواصله وتقطيعه. تنبع مكانة ووضع البلدة القديمة بصفتها القلب التاريخي للقدس وهي المركب المؤسس والصاقل لها، ويعيش بها حاليًّا مجموعات سكانية متعددة إلى جانب أو على طبقات من الموروث الحضاري والعمق التاريخي، تفرض نهجًا آخر مغايرًا لعملية التجديد التي تمارسها السلطات الإسرائيلية، حيث تطرح هذه السلطات استخدام سلطة الآثار للإعلان عن مواقع أثرية بشكل عيني بعد أن أعلن عن كل القدس القديمة ومحيطها كموقع أثري، عملية البناء بها محظورة دون فحص أثري عيني. بالموازاة، تقوم مؤسسات وجمعيات يهودية يمينية بإغراء بعض الأشخاص أو استغلال عدم قدرة أصحاب الأملاك إثبات ملكيتهم على العقارات والأراضي بموجب القوانين الإسرائيلية المجحفة، وتقوم لاحقًا بمصادرتها وتحويلها للسيطرة الإسرائيلية كما يحدث حاليًّا في منطقة

سلوان فيما يعرف "بمدينة داهود"، وما يحدث في منطقة شمعون الصديق، كرم المفتي، وفي منطقة كوبانية أم سارة والتي تعود إلى وقف ذري عائلة معو في الشيخ جراح.

يفرض واقع الصراع المستمر على البلدة القديمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين مناخًا بحيث لا يمكن اعتماد منهج إحياء حضري يعتمد على منهجية "الحرش الحي"، لأن ذلك معناه إشراك ومشاركة السكان الذين يعيشون في الحيز الحضري في البلدة القديمة وحوضها. لفظيًّا، تصرح السلطات الإسرائيلية بأن رغبتها إشراك السكان والعمل في شفافية لإجراء عملية الإحياء، ولكن هذا التصريح لا يطبق بشكل عملي ومؤثر. بالمقابل، لا يثق الفلسطينيون المقدسيون في هذه التصريحات ويتخوفون من أن مشاركتهم في هذه المشاريع تمنح الشرعية لسلطة الاحتلال الإسرائيلية، مما يساهم ربّما في فتح باب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على البلدة القديمة. حالة عدم الثقة والتخوف من منح الشرعية للمشاريع الإسرائيلية تدفع الفلسطينيين إلى نهج منهج المعارض لهذه المشاريع ويدافعون عن حقوقهم حتى باستخدام المؤسسات القضائية الإسرائيلية والتي تحكم حسب القوانين وحسب القواعد التخطيطية التي توضع من قبل مؤسسات التخطيط الإسرائيلية، والتي على الغالب لا تسعفهم. حالة الصراع المستمر تتطلب إعادة تقييم لمواجهة أهداف وأدوات ومركبات مشروع إحياء البلدة القديمة ومحيطها لأجل مقاومته وتأمين الأهداف والمصالح الفلسطينية في القدس والمحافظة على طابعها وهويتها.

يركّز مخطط مشروع التجديد والإحياء المقر من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ثلاثة محاور؛ الأول، الحياة اليومية "Living City"، وهذا يعني تطوير البلدة القديمة كنسيج حضري فاعل ونشط ويستخدم للسكن، للعمل، للتجارة للتربية والتعليم، مع التركيز على تمكين سكان البلدة القديمة وإحداث تنمية وتطوير مجتمعي. لإنجاز هذا المركب لا بد من مشاركة مجمل مركبات المجتمع في البلدة القديمة، وهو الأمر الذي ما زال محدودًا. أما المركب الثاني، فإنه يركز على "حفظ الموروث المبني"، يشمل هذا الحفظ ترميم وتأهيل المباني في البلدة القديمة وعلى رأسها الموروث الثقافي للديانات الثلاث الموحدة والتي تشمل قيمًا

تاريخية، دينية وثقافية وتعزيز المؤسسات العامة. إن مفهوم حفظ مجمل نسيج البلدة القديمة، ويشمل ذلك الوحدات الثانوية بداخله والطبقات المختلفة التي يحتويها هذا النسيج الحضري، خاصة وأن كل طبقة تمثل فترة حضارية من تاريخ ونسيج القدس القديمة، وأن واقع التراكم بين هذه الطبقات يجعل خصوصية وتميز في حفظ التراث الحضاري والمعماري في البلدة القديمة؛ أما المركب الثالث، يتعلق بتطوير "السياحة" كعنصر ومركب مركزي في التنمية الاقتصادية للبلدة القديمة. فبالإضافة إلى أن السياحة تشكل المحرك لاقتصاد البلدة القديمة فإن الحجاج، الزوار والسياح الذين يقدمون إلى البلدة القديمة يحملون معهم ذكريات وانطباعات يسوقونها عن البلدة القديمة. لا شك بأن هناك توتر وتناقض بين المركبات الثلاثة: الحياة اليومية، حفظ الموروث المعماري، وتنمية السياحة كمحرك اقتصادي؛ خاصة في واقع الصراع الجيوسياسي المعقد الذي تخضع له القدس القديمة حاليًا. ومما يزيد من التوتر وإشكاليات التجسير بين مركبات مخطط الإحياء عدم الثقة بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين المبادرين والقائمين على إعداد وإنجاز التخطيط لتجديد التأهيل الحضري للبدة القديمة ومحيطها. هذا التناقض وعدم الثقة واجهته مؤسسة اليونسكو عندما حاولت التنسيق بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين يعملون في حفظ الموروث الحضاري للبلدة القديمة. إلا أن هذا التنسيق يتم مع كل طرف على حدة دون التواصل بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

لا شك أن هذا الواقع يثقل ويعيق عملية تجديد وإحياء القدس القديمة. وأن الثنائية، الازدواجيات والتناقضات الموجودة في حالة ومكانة البلدة القديمة حاليًا والتي من المتوقع أن تستمر في المستقبل المنظور تتطلب طرح توجه آخر لإحياء البلدة القديمة وخلق حيوية حضرية بها. هناك من يدعي في الجانب الفلسطيني أنه في واقع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن الوصول إلى ذلك. بالمقابل فإن الجانب الإسرائيلي يرفض التعامل مع مؤسسات رسمية فلسطينية تدفع للمشاركة في إعداد وإنجاز مخطط إحياء للبلدة القديمة، وهذا يعني أن مركبات ومشروع إحياء البلدة القديمة تبقى جزئية، معاقة ومشوهة. لقد انطلقت مبادرة

إعداد مخطط للبلدة القديمة من قبل طاقم فلسطيني في ظل مؤسسة فلسطينية؛ مؤسسة التعاون. هذا المخطط رصد الواقع ووضع الاستراتيجيات القطاعية لإحياء البلدة القديمة، وكانت محاولات محصورة ومحدودة لإنجازه. إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يتبناه، وطبعًا كان له دور مركزي في إفشال إنجازه، خاصة وأنها الجهة الرسمية المسيطرة والمهيمنة على القدس القديمة ومحيطها، ويوجد تناقض رئيسي وبنيوي بين فرضيات ومنطلقات المخطط الفلسطيني وبين الأهداف الإسرائيلية، مع أن الحلول المهنية المعروضة والمطروحة في المخطط يمكن الاتفاق عليها أو التجسير على الفروق بشأنها. وحاليا تسعى بلدية القدس لاستمرار إعداد وإنجاز مشروع إحياء وتجديد البلدة القديمة، ولكن ينظر الفلسطينيون لهذا المشروع بأنه جاء لتأمين السيطرة عليهم وخلق ربما تطهيرًا أو استبدالًا حضريًّا لهم. لذلك يرفضون التعامل معه، رغم أنهم متأثرين من نتائجه، كما أن عمل اليونسكو لإنجاز خطتها لترميم وتأهيل مبانٍ ومعالم حضرية في البلدة القديمة ما زال محدودًا. وهذا يعني أن حالة الصراع على البلدة القديمة ومحيطها تقف عائقًا أمام إمكانية إحيائها وتستمر عملية التردي الحضري.

والسؤال المطروح، كيف يمكن الخروج من هذا المأزق وإنقاذ موقع يعيش بداخله حوالي 35 ألف نسمة وفي محيطه حوالي 100 ألف نسمة في حالة إسكانية وخدماتية غير لائقة؟ إنّ الضغط الحضري على هذا المكان، أي القدس القديمة ومحيطه، في ازدياد وتراكم. هل يستمرّ هذا الواقع الحالي أم أن هناك طرقًا ومناهج للتعامل مع إحياء البلدة القديمة حتى تكون تسوية جيو سياسية، وحتى آنذاك يجب ترميم وتأهيل هذا النسيج الحضري وتمكين سكانه من امتلاك حقهم في إنتاجه، صياغته وتطويره.

مواجهة عملية التجديد الحضري القسري

رصد السياسات والأدوات الإسرائيلية الحكومية والبلدية المطبقة في القدس القديمة وحوضها ومحيطها يظهر أنها تسعى من أجل التفرد بالسيطرة عليها وامتلاكها. هذه السيطرة بدأت بقوة السلاح، ولاحقًا بعد الحرب استخدمت أدوات مدنية، ولكن تسعى إلى تغيير طبيعة

الحيز العضوي واستبداله ليتناسب مع الرواية والأهداف الصهيونية اليهودية. لذلك نجد سلطة الآثار تعمل ليل نهار في البلدة القديمة ومحيطها تفتش عن آثار تثبت حضورًا يهوديًّا في هذه المنطقة. تهدد هذه الحفريات الأثرية الحياة اليومية وتشكل خطرًا ملموسًا على مبانٍ سكنية قائمة داخل البلدة القديمة وفي محيطها، كما أنها تشكل خطرًا على مبان ذات قيمة دينية، ثقافية ورمزية وتشكل معلمًا من معالم البلدة القديمة. من ناحية أخرى، هذه الحفريات الأثرية تقوض أسس المباني وتخفي طبقات أثرية تشكل بيّنة على العمق والتواصل الحضاري والثقافي المتعدد والمتراكم للقدس، خاصة في البلدة القديمة ومحيطها. بالإضافة لذلك، فإن تغيير مسميات ومشهد القدس القديمة كان إحدى الوسائل التي تمارسها السلطات الإسرائيلية من أجل خلق غربة بين الإنسان الفلسطيني وحيزه. تزامن إنجاز تغيير المشهد والاستبدال الحضري من خلال اغتيال الموروث الحضري العربي والإسلامي بإغلاق القدس بشكل عام عن محيطها ورديفها الحضري المغذي لها. وبعد ذلك بدأت السيطرة على حوض البلدة القديمة من خلال؛ أولًا تجميد تأهيل البناء العربي الفلسطيني ومنع توسعه، ولاحقًا مصادرة الأراضي كمقدمة لإقامة أحياء ووجودًا إسرائيليًّا عليها، وخير مثال كما أشرنا هو السيطرة على منطقة شمعون الصديق وكوبانية أم سارة في الشيخ جراح، والتي تشكل استمرارًا لما يجري من سيطرة واستبدال إسرائيلي في مناطق رأس العمود، سلوان الثوري، جبل المكبر، منطقة مأمن الله...إلخ. بالمقابل فإن الوجود السكاني الفلسطيني في هذا الحيز الحضري التاريخي في ازدياد. أي أن رغم هذه السياسات التي تسعى بشكل دؤوب إلى السيطرة على المكان إلا أن وجود الإنسان الفلسطيني وتشبثه في وطنه وقدسه ومقاومته رغم معاناته وتهديده الفردي والجمعي ما زال مرابطًا صامدًا. كما بينا، فإن الوضع الإسكاني والخدماتي للسكان الفلسطينيين متردٍّ. وهذا يعني أن استمرار هذا التردي المجتمعي له إسقاطات على قدرة وإمكانية مقاومة سياسات وأدوات تغيير المكان والاستبدال الحضري. خاصة وأن تسوية جيو سياسية تشمل القدس لا تلوح في الأفق القريب رغم أن الحديث عنها مستمر.

ونطرح السؤال، حتى الوصول لتسوية سياسية، هل يستمر الفلسطينيون بمواجهة هذه السياسات والأدوات التي تمارسها ضدهم السلطات الإسرائيلية لأجل خلق تطهيرًا مكانيًّا يشمل القدس القديمة ومحيطها؟ أم أن هناك حاجة للاستفادة من الدروس وأخذ العبر من الماضي لأجل صقل استراتيجية للمستقبل تساهم في تمكين المقدسيين الفلسطينيين في البلدة القديمة ومحيطها؟ هذه الاستراتيجية لا تتبع منهجية رد الفعل والتوجه إلى المحاكم الإسرائيلية ووصف الواقع، بل المبادرة إلى خلق قواعد لعبة مغايرة تزيد من حضور الفلسطينيين في إنتاج وصياغة حيزهم ومحيطهم بما في ذلك ترميم، تأهيل وإحياء البلدة القديمة. ينطلق منهاج المبادرة المطروحة من مفهوم وسلوك مقاوم، ويجب أن نشير إلى أن المقاومة لها أشكال وأنماط تمكن من تمكين الفلسطينيين والمحافظة على القدس القديمة. دور المهنيين في هذا الواقع تطوير أدوات وآليات واستثمار المساحة المتوفرة والممكنة للوقوف أمام الخطط والبرامج الإسرائيلية والدفاع عن هوية وطابع القدس القديمة من خلال الجهاز العامل ومن خارجه (Khamaisi،2017). نقطه الانطلاق أن القدس القديمة ليست ملكًا للإسرائيليين ليقوموا بتغير وتبديل طابعها وهويتها واستبدالها حضريًّا، بل هي مدينه ذات قيمة عالمية وجزء من الموروث العالمي ذات طابع وحضور عربي إسلامي، رغم السيطرة الإسرائيلية الحالية، يجب الحفاظ عليها. وعليه لا يكفي رصد استبدال الواقع والسياسة والسلوك الإسرائيلي ووصفه من قبل الفلسطينيين، بل يجب التدخل لصيانة وصياغة وإنتاج الحيز المقدسي.

تنطلق استراتيجية التدخل المقاوم والمدافع من خلال تنظيم المجتمع المحلي وإعادة بناء مؤسساته. تتعامل هذه المؤسسات المنظمة والعاملة والممثلة لمصالح السكان مع السلطات الإسرائيلية بموجب القوانين والأعراف الدولية، والتي تفرض على سلطات الاحتلال توفير الحياة الكريمة للسكان المحتلين. وهذا يعني عملية دفاع ومقاومة مدنية في الحيز الحضري تساهم في تعزيز وتمكين السكان من خلال مشاركتهم الواعية والتي لا تمنح شرعية ولكن تحقق متطلبات، وأهم عنصر في ذلك هو استمرار الرباط والوجود وتنميته، لأن ذلك يفشل

رغبة جزء من الإسرائيليين في تطهير الوجود والمكان العربي الفلسطيني بالموازاة مع عملية تنظيم المجتمع تطوير استراتيجيات مشاركة واعية وواعدة تؤمن المصالح والمنافع الفلسطينية وتقف أمام مخططات ومشاريع ربما تسعى في بدايتها أو في نهايتها إلى إضعاف وتقويض الوجود العربي الفلسطيني.

جزء من الاستراتيجية المرشحة تعزيز دول اليونسكو كمؤسسة دولية لتكون المشرفة الفاعلة على عملية إحياء وتأهيل القدس القديمة بمشاركة فلسطينية إسرائيلية. ولذلك يجب تطوير منهجية تخطيط شاملة مقرة دوليًا تخدم سكان البلدة القديمة وحوضها. هذه الخطة تعد من طواقم مشتركة بإشراف دولي وتكون أساس إنجازها بمشاركة دول عربية وإسلامية كمعززة للدور الفلسطيني.

كذلك فإن الاستراتيجية المرشحة تطرح تجنب إقصاء وفرز ما يحدث في البلدة القديمة عن محيط القدس والذي يشمل حوض البلدة القديمة، الأحياء الفلسطينية المحيطة والمدن الفلسطينية المغذية. إن الحالة الاستثنائية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على القدس من خلال إغلاقها عن رديفها (خمايسي، 2019)، أصابت وأضرت البلدة القديمة وأضعفتها اقتصاديًا وثقافيًا، خاصة وأن القدس وفي قلبها البلدة القديمة تشكل القلب للدولة الفلسطينية.

خاتمة

استمرار الصراع على القدس وإعاقة التسويات السياسة بشأنها، نتيجة مباشرة للصراع العقائدي| الديني، ويشمل هذا الصراع مركبات الإنسان، المكان، الرواية، مكونات النسيج الحضري والموروث المعماري. يتركّز قلب الصراع بأربع دوائر؛ الأولى الحرم القدسي (المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة)؛ الثانية، محيط البلدة القديمة داخل السور؛ الثالثة، محيط وحوض البلدة القديمة البصري- التاريخي؛ والرابعة، تشمل باقي محيط مدينة القدس. انطلقت دراسة التدخل وأدوات السيطرة الإسرائيلية من الخارج الى الداخل، بعد أن أحكمت سيطرتها على محيط القدس حاليًا جاء دور البلدة القديمة وحوضها. لإحكام

السيطرة، تقوم السلطات الإسرائيلية باستخدام الاستبدال والتجديد الحضري كجزء من مصفوفة الضبط والسيطرة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية. رغم سعي السياسات الإسرائيلية إلى تغيير المكان، ومحو الحضارة والموروث واستبدال حضري فلسطيني، إلا أن الوجود الفلسطيني ما زال ينمو ويقاوم، بالرغم من شح الموارد، المعاناة من الضعف، وعدم امتلاك أدوات السيطرة لإنتاج الحيز. يشكّل هذا الوجود في البلدة القديمة ومحيطها أساسًا مكوّنًا لعملية إحياء وخلق حيوية حضرية في البلدة القديمة ومحيطها. إن منهجية تخطيط مشاريع الإحياء المنزوعة من محيطها وسياقها ستضر بإحياء وتأهيل البلدة القديمة ولا بد من تطوير منهجيات جديدة تعتمد على منهجية "الحرش الحي"، التمدن الجديد، وكذلك تطوير القروية الحضرية. تتناسب هذه المناهج مع واقع المجتمع المقدسي وخاصة في حالة البلدة القديمة. حاليًا، فإن التناقض والصراع على البلدة القديمة ومحيطها بين الفلسطينيين والإسرائيليين تشكل عائقًا، ويشكّل غياب الحل والتسوية الجيو سياسية عبئًا على إحياء البلدة القديمة وتطوير حيوية حضرية بها. والسؤال، هل يستمر وضع الفلسطينيين بتدهور أم أن عليهم تغيير أساليب مواجهة المشاريع الإسرائيلية بواسطة اتباع مدرسة ومناهج مقاومة مختلفة تحقق استدامة وجودهم في البلدة القديمة وتوفير حقهم ليس فقط باستهلاك هذا الحيز بل بإنتاجه؟ لا شك أنّ أفكارًا أولية طرحت في هذه الورقة والتي بحاجة إلى تطوير من خلال إقامة طاقم مهني بدعم مجتمعي وسياسي يطرح أدواتًا مختلفة تساهم في تخفيف حدة الصراع على القدس القديمة وتمكن من تأمين حياة كريمة لسكانها، وتساهم في تمكين وتعزيز الوجود الفلسطيني العربي في القدس وتحافظ على القدس. يعتمد منطلق مواجهة السيطرة الزاحفة والاستبدال الحضري بالأساس على إعاده تنظيم المجتمع ليواجهها بشكل جمعي مجند بدل مواجهة صراع البقاء الفردي المعمول بها حاليًا. إن مدينة القدس مهبط الديانات السماوية لها خاصيتها وتميزها، لذلك تتطلّب طرح أدوات، سياسات واستراتيجيات تؤمن هذه الخاصية والتميز. إنّ استمرار الصراع عليها يهددها ويهدرها رغم أن الواجب الإنساني، الديني، والوطني هو حفظها وتنميتها.

مراجع

السلطة الحكومية للتجديد الحضري. تقرير التجديد العمراني للعام 2018. برينتيب، القدس. 2019.

حنفي، ساري. التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي، المستقبل العربي، عدد 360 .2009. ص. 67-84.

طوقان، شادية. وخمايسي، راسم. (محررون)، **القدس تراث وحياة، خطة احياء البلدة القديمة**، مؤسسه التعاون، المطبعة العربية، لبنان، 2002.

خمايسي، راسم. أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها. **مجلة دراسات فلسطينية**، عدد 72، 2007. ص 44-69.

خمايسي، راسم. **مخطط رئيسي لحفظ وإحياء البلدة القديمة في الرملة**. مشروع المدن المختلطة، شتيل، القدس، 2008.

خمايسي راسم. السيطرة الزاحفة والاستبدال الحضري؛ سياسة إسرائيل في القدس القديمة كنموذج، إضافات، العدد الثامن، خريف 2009. ص. 121- 144.

خمايسي، راسم ونصرالله، رامي. (2006)، **القدس مدينة السلام المفقود، الطروحات الجيو سياسية منذ مطلع القرن العشرين إلى خطة الانطواء الإسرائيلية (2006)**، مركز التعاون والسلام الدولي، القدس.

خمايسي راسم. مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديمغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس. "ورقة مقدمة لندوة" القدس "يوم 24 شباط/فبراير 2018. الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2018.

شطيرن، إ. ونعلي-يوسف، ج.، مناهج في الاحياء الحضري وتطبيقها في تل-ابيب-يافا؛ في: كيبنس باروخ (محرر)، **تل ابيب-يافا من ريف جنائني لمدينة عالمية**، برديس، حيفا؛ 2009. ص: (424-446).

كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2007، رقم 22، بلدية القدس ومعهد القدس لبحث إسرائيل، القدس.

كتاب الإحصاء السنوي للقدس، 2019، بلدية القدس ومعهد القدس لبحث إسرائيل، القدس.

يونان ميخائيل، **الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط ألحيزي في القدس**، (فلسطين: رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، 2018).

Bianca, S. *Urban Form in the Arab World, Past and Present*, Zurich, ORL-Schriften, 2000.

Coward, M. *Urbicide: The Politics of Urban Destruction*. London: Routledge. 2009.

Elizabeth, S. *Let's put a Show: Performing Arts and Urban Revitalization in Newark*, New Jersey, Journal of Urban Affairs, 21(4)1999 , pp. 423-435.

Franklin, Bridget and Tait Malcolm. Constructing an Image: The Urban Village Concept in the UK. *Planning Theory*, 1 (3). 2002, pp. 250-272.

Gratz, R. B., and Mintz, N. *Cities Back from the Edge*, New York: Wile, 1998.

Hagerstrand, T. (1975). Space, Time and Human Conditions. In: A. Karlqvist, L. Lundqvist and F. Snickars (eds.), *Dynamic Allocation of Urban Space*, Farnborough: Saxon House, 1975. pp. 121-130.

Grogan, P. S. and Proscio, T. C. (2000), *Comeback Cities: A Blueprint for Urban Neighborhood Revival*, Boulder, Colorado.

Gross, S. L. and Rogowsky, T. E. *Tourism and Economic Development: New Orleans*, The National Center for Revitalization of Central Cities. 1998.

Khamaisi, Rassem., Truncating the Right to the City, in: Brooks, R. D. (ed.). The Wall, Fragmenting the Palestinian Fabric in Jerusalem, International Peace and Cooperation Center, East Jerusalem, 2007, pp: 55-74.

Khamaisi, Rassem, The Israeli-Palestinian Conflict: Building the Future Palestine, *Eurasian Geography and Economics*, 51, no.6, 2010, pp. 716-732.

Khamaisi, Rassem. De-facto Counter Planning against the Sophisticated Matrix of Control: The Palestinian and Israeli Case in Area C , Yamazakijakashi ed. Report or the JSPS Grant-in-Aid challenging Exploratory Research 2015-16 (No, 15K12954) Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine, 2017), pp. 48-80.

Jacobs, Jane. *The Death and Life of Great American Cities*, New York: Random House, 1961.

Ijla Akram and Anna Karlstrom. The Zionism Policies of Colonial Containment and Cultural Identity Destruction: The Case Study of the Indigenous Palestinians in the Old City of Acre. *International Journal of Academic Research and Reflection*. vol. 4, no. 8, 2016. pp. 19-41.

Lefebvre, Henri. The Construction of Space, Oxford: Blackwell. 1991.

Lustick, Ian. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, Austin, TX: University of Texas Press. 1980.

Meiron Eyal and Bar Doron Bar (eds.) (2009, Planning and Conserving Jerusalem; The Challenge of an Ancient City, (Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi.

Mier, Margalit. *Discrimination in the Heart of the Holy City*, International Peace and Cooperation Center, East Jerusalem, 2007.

Neal, Peter. *Urban Villages and Making of Communities*, London and New York: Spoon Press.2003.

Roberts, Peter. The Evolution, Definition and Purpose of Urban Regeneration In: P. Roberts and H. Sykes (eds.), *Urban Regeneration*- A Handbook, London, Sage Publication 2000. pp. 9-36.

Smith, P. There go the neighborhoods, *Business Week*, no.1852. 1995.

Soja, Edwared. *Post Metropolis: Critical Studies of Cities and Regions*. Oxford: Blackwell. 2000.

Verhaert, Isable. *Urbicide: Beirut 1975-2006*; M.A Thesis in Human Settlements Department of Architecture, Urban and Regional Planning, Kuleuven-Belgium. 2006.

Wacquant, Loiq. What is a Ghetto? The Constitution of a Sociological Concept. In: N.J. Smelser and P. B. Baltes (eds.), *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences*, London, Pergamon Press, 1984. pp. 347-353.

Zielenbach, Sean. *The Art of Revitalization: Improving Conditions in Distressed Inner-City Neighborhoods*, New York and London: Garland Publishing, Inc. 2000.